التغيير المنشود وليس التدمير المقصود

محمد عبده سفيان

كان يوم أمس الأول السبت هو آخر أيام العام الميلادي ٢٠١١م الذي رحل مخلفاً وراءه أحداثاً مأساوية في عدد من بلدان العالم ومنها بلادنا اليمن التي شهدت على مدى أكثر من عشرة أشهر من العام المنصرم أزمة سياسية عصيبة كادت تودي باليمن والشعب الى هاوية سحيقة لولا لطف الله بالبلاد والعباد، حيث تدخلت العناية الإلهية لتجنيب الوطن والشعب فتنة لا تحمد عقباها فقد اقتنع الاخوة في قيادات احزاب اللقاء المشترك بخيار الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة بعد عشرة أشهر من الدعوات المتكررة من قبل فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وقيادات المؤتمر لرأب الصدع فكانت المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزمنة هي الوسيلة التي تم التوافق عليها لتكون بمثابة خارطة طريق لإخراج اليمن واليمنيين من الأزمة السياسية ودوامة العنف والفوضى والتخريب التي كادت تعصف بالوطن ومقدراته، فمن خلال هذه الآلية سيتم تحقيق الانتقال السلمي للسلطة عبر الأسس الديمقراطية والدستورية، ولذلك فقد تم التوقيع عليها في الـ٢٣ من نوفمبر الماضي من قبل فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح وممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائهم، وحينها تنفس اليمنيون الصعداء، وتم البدء الفوري بتطبيق مضامين المبادرة وبنود آليتها التنفيذية المزمنة بحسب الخطوات المحددة، حيث تم تشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار برئاسة الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة الاخ محمد سالم باسندوة، ورغم ان المبادرة الخليجية وقرار مجلس الامن الدولي ٢٠١٤ الخاص باليمن اكد على وقف كل الاعمال التصعيدية والاستفزازية، الا ان الاخوة في أحزاب اللقاء المشترك، وشركائهم لم يلتزموا بذلك، فقد واصلت مليشياتهم المسلحة اعتداءاتها وتوسعت في الانتشار وإقامة المتارس والتصعيد مما يتطلب الضغط على قيادات تلك الاحزاب من قبل الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن وهي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي والاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي مع العلم أنه تمت الاستجابة لتوجيهات لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار بسحب المسلحين وإزالة المتارس رغم بقاء المسلحين متخفين داخل العمارات والمنازل، فيما عجزت الحكومة عن ايقاف الاعمال التصعيدية والاستفزازية سواء المتمثلة بالمسيرات أو الخطاب السياسي والاعلامي لاحزاب المشترك، ليس ذلك وحسب بل ان بعض الوزراء يقودون شخصياً حملة تصعيدية منظمة بهدف تقويض العملية السياسية والانتقال السلمي للسلطة كما هو حال وزير الاعلام ووزيرة حقوق الانسان، بالاضافة الى تشجيع اعمال الفوضى في عدد من مؤسسات الدولة بهدف تفجير الاوضاع مرة أخرى.

ومن الاعمال التصعيدية استمرار خطباء حزب الاصلاح بشن حملاتهم التحريضية في خطبتي الجمعة سواء في ساحات التغرير أو المساجد المستحوذين عليها.لقد عانى أبناء شعبنا اليمني على مدى العام المنصرم كل انواع الويلات والآلام وتجرعوا المرارات جراء التداعيات المؤسفة التي أفرزتها الأزمة التي أوصلت الوطن والشعب الى منعطف خطير، ولذلك فلابد من تكاتف الجهود الخيرة للسير نحو الانتقال السلمي والآمن للسلطة وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وعدم السماح بتقويضها.. وعلى حكومة الوفاق الوطني تحمّل مسؤوليتها الوطنية والتاريخية تجاه ما يحدث من اعمال تصعيدية على مستوى الشارع أو المؤسسات والمصالح الحكومية، فيجب العمل على تحقيق التغيير المنشود وليس التدمير المقصود الذي يمارس من قبل بعض الوزراء وقيادات احزاب اللقاء المشترك.

يجب العمل على تهدئة الاوضاع وتهيئة الاجواء لإنجاح العملية السياسية وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في وقتها المحدد كي يتم الانتقال الى المرحلة التالية من الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية.

على كل العقلاء والحكماء في الوطن العمل على احتواء أية محاولات لاجهاض العملية السياسية وعدم السماح بتفاقم الاوضاع وعودتها الى المربع السابق، فالوطن لم يعد يحتمل المزيد من التدمير، والشعب لم يعد قادراً على تحمل المزيد من الصدمات.

امتشاق العزيمة واندحار الهزيمة

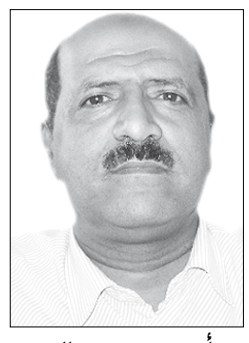

أحمد مهدي سالم

مخاضٌ تفاعلي عسير، ومشاهدُ بانورامية متقلبة، وتطلعات قلقة حائرة، وآمال متوجسة.. خائفة إلاّ من بصيص من ضوء، ودفقة أمل..

تباشير الوفاق بعد جحيم الافتراق.. نزلت على القلوب بارتعاشة فرحة غائبة كحركة جناحي عصفور مسه هاطل المطر، وأدخلت شيئاً من الطمأنينة إلى النفوس الهلعة، الجريحة، المصدومة..

لاح فجرُ أمل.. بحتمية انزياح هذه السحب السوداء عن يمناً الحبيب، واستعادة الصفاء المغادر، وتطبيع الحياة المدنية، وسريان الأمور الاعتيادية، وسير التحركات اليومية.. كما كانت قبل التشظي الاعتصامي، والنزاع الدموي، والرعب الاتهامي..

يمكن القول إن الحكمة اليمانية التي هربت أو اختفت غاضبة من حماقات الفرقاء.. عادت من جديد تتغلغل في أنساق المشهد الذي تدفقت دماء جديدة في شرايينه، وخففت من شدة احتقانه، وخلقت أجواءً آمنة.. إلى حدٍ ما..

تحرك سلحفائي بطيئ لكن متزن، مستوعب ألغام الطريق وتعقيدات الراهن.. بأمل تنقية النفوس، وتنفيذ الإرادة الشعبية وتجسيد القيمة الوطنية..

قهرٌ وحرقة كبيرتان، وحادتان كشفرتي حلاقة.. انغرستا في أفئدة وحلوق الأعداء القذرين المصدومين بالتعقل الرزين الذي فوت عليهم اشعال نيران الحرب، وتفكيك أوصال الوطن، أسقط في أيديهم، ولايزالون يحاولون وضع العصى في عجلة حركة المجتمع المدني، وحتماً سيفشلون..

الدعوات الصادقة المبتهلة بتفاؤل وعزيمة، إلى المولى بإعادة التئام الشمل، ودفن جراحات الماضي واخضرار النظرة إلى المستقبل خوفاً من التشرذم الملعون، وحرصاً على عدم الانهيار للوطن المفدى..

تقاطرت الجهود وتفاعلت وتمازجت لتصنع ملامح جديدة للمشهد، وذلك حتى يتمكن القادة المؤتلفون من إزالة حواجز الإعاقات، وامتصاص الاحتقانات الناقمة القائمة..

ثمة سعيٌ حثيث لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية من قبل الطرفين للخروج من النفق الدموي المظلم.. إلى هنا وكفاية..

عام من القتل والتدمير والخراب والتفجير، والتجذير للأحقاد في النفوس، والتبرير للجرائم البشعة، والتنظير للمقولات الزائفة، والتسويق للمشاريع الهلامية والترويج للأوهام والأباطيل..

ولتكن المطالب بالوسائل المشروعة ومنح حكومة الوفاق فرصة انقاذ ما يمكن انقاذه، وإعادة الخدمات الغائبة أو المتعثرة، والمضي الجاد في درب الحلول تطبيقاً عملياً للمبادرة وآليتها مسنودتين بالدعم الدولي، والرعاية الاقليمية، وبما يجنب البلد خطر الانفجار المريع.. الذي إن حدث سيقولون إنه الربيع..

ونرى أن الأفراط الزائد في التفاؤل.. صادم لكل الأذهان، وأن النظرة الواقعية مطلوبة في المرحلة الحالية التي لا تخلو من صواعق، فالطريق لن يكون سهلاً، مفروشاً بالورد.. هناك عقبات كؤودٌ، ونتوءات حادة، وكما يقولون: البستان الجميل لا يخلو من الأفاعي غير أن عجلات المبادرة وقطار القيادة ستتجاوزها وستدوس على رؤوس الأفاعي خطوة خطوة حتى الوصول إلى المحطة الآمنة، وكل من امتشق العزيمة الصلبة واطلق النوايا الحسنة وسار على الدرب، لابد أن يصل، والحاسد الحاقد يروح يأكل له بصل..

لقطات:

- يجب أن نطلق الرصاص على الماضي اللئيم، ونرمي الورد، باتجاه المستقبل الذي هو الوحيد الذي يتحتم أن نشخص بأبصارنا إليه..

- «فتح أبواب المحاكمات.. فتح أبواب جهنم»..

التوقيع: المحلل طه العامري

- الوطن العربي.. هبت عليه أعاصير عاتية سوداء.. فذهب بمعظم بهائه ورونقه، وأحالت ربيعه إلى جفاف ودمار إلاّ ما ندر..

- ليس بالخيم والاعتصامات والشعارات تُبنى الأوطان..

قد يُحتاج إليها في فترة محددة لإيصال رسائل، لكن ليس على طول الخط، وما زاد عن حده ينقلب ضده، ويختلط جزره ومده..

- متى تختفي كلمتا «للأسف الشديد» في اللقاءات والحوارات الإذاعية والمتلفزة، ومعهما «آآآ.. يعني»؟! رأس المتحدث فارغ أو يريد أن يتفلسف وينظّر «بكسر الظاء المشددة».

- أفكرُ بعادل إمام.. وشعوره وملامح وجهه عندما أُعلن عن فوز الإسلاميين الذي طالما هاجمهم، ووصفهم بطيور الظلام.. اتصور أنه سيقول عنهم: بلابل الأنام..

- اليمن توصف حالياً بأنها مصحة نفسية، فإن صح التعبير.. البركة في المتسببين.

- أطرف تعليق سمعته بعد فوز نجيب المقبلي بلقب نجم الخليج: ابن الوز فتّان.

- ما الفرق حاليا بين الهيمنة الغربية على البلدان العربية وبين الانتداب الفرنسي الانجليزي بموجب اتفاقية سايكس بيكو؟

آخر الكلام:

إن الثناء ليحيي ذكر صاحبه
كالغيثُ يُحيي نداهُ السهلَ والجبلا

الاصبع في مدح علي بن أبي طالب- رضي الله عنه

احذروا من سياسة الإقصاء

د. علي مطهر العثربي

يرى المستنيرون من أبناء اليمن أن الحياة الآمنة والمستقرة، لا تتحقق بمجرد الأماني أو اطلاق الشعارات، ولكنها تتحقق بالعمل الوطني الجاد الذي يعتمد على الالتزام بالدستور والقانون وتطبيقه على الكافة ولا يستثنى منه أحد مهما كان، لأن العمل على فرض سيادة الدستور وهيبة الدولة هو المحك الحقيقي الذي يرسم الطريق واضحة المعالم أمام الاجيال ويعطي المؤشر الفعلي على مدى الالتزام بثوابت الدولة المدنية التي تحقق أحلام الناس كافة.

إن التعصب الاعمى الذي تشهده الحياة السياسية اليوم جراء الأزمة السياسية لا يمكن أن يوصل المتعصب الى درجة الزعامة، ولا يمكن أن يحقق الرضا والقبول الذي يصنع الأمن والاستقرار، وقد بدأت للأسف بعض الاتجاهات الهمجية تسيطر على تصرفات بعض القوى السياسية متناسية التاريخ السياسي لليمن الذي يراهن اليمنيون من خلاله على رفضهم المطلق للتعصب الاعمى وسياسات الاقصاء وعدم الاعتراف بالآخر.

إن الحياة السياسية في اليمن قد علمت اليمنيين أساليب فن الممكن، وجعلت العقلاء والحكماء يدركون بروح المسؤولية الوطنية والدينية والانسانية، ولعل ما أقدم عليه الرئيس علي عبدالله صالح من توقيعه على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وآليتها المزمنة يندرج في إطار الحكمة والإيمان اليماني الذي تحدث عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :«الإيمان يمانٍ والحكمة يمانية» غير أن بعض القوى السياسية المكابرة والمقامرة لم تدرك الحقيقة أو الحكمة ومازالت تسير في طريق الفوضى والغوغاء وتتحدى الثوابت الوطنية والدينية والانسانية ولم تدرك بأنها تقدم للعالم برهاناً عملياً على انحراف تفكيرها السياسي الذي لا يحقق الامن والاستقرار، ويفقدها المصداقية ويضعها في خانة عدم الوفاء بالعهود والمواثيق.

إن سياسة الاقصاء والتعصب الى جانب الباطل التي تنتهجها بعض القوى السياسية داخل تكتل اللقاء المشترك تعطي دليلاً أكيداً على عدم احترام الرأي الآخر وتوضح بجلاء همجية التفكير وعدوانية التصرف، الأمر الذي ينبغي الحذر منه والتصرف معه بجدية بما يحقق الخير العام للناس كافة.

إن إصرار البعض على سياسة الاقصاء والانتقام دليل واضح على الرغبة في استمرار الفوضى سعياً لتحقيق المصالح الحزبية الضيقة على حساب الإرادة الكلية للشعب، ولذلك ينبغي على العقلاء الذين تمكنوا من الفعل الوطني الذي يخلص البلاد من آثار الأزمة السياسية ويعيد الوطن الى وضعه المستقر والآمن الذي كان قبل يناير ٢٠١١م.

ان يدركوا بأن الاعمال العدوانية وسياسة الاقصاء والابعاد والإذلال لا يمكن ان تحقق الاستقرار السياسي الذي ينشده الشعب وسينعكس على تلك القوى سلباً لأن الشعب سيناضل من أجل حماية الدولة اليمنية الواحدة والموحدة بإذن الله.

اقصاءات بطرق ملتوية

المحامي/ خالد عبدالله الصوفي

كلما قلنا عساها تنجلي قالت الايام هذا مبتداها.. هذا ما نراه اليوم ونحن نلاحظ أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتهم حزب الاصلاح «الاخوان» وهم في طريقهم للالتفاف على المبادرة الخليجية المزمنة، بعد أن تم التقيد بها من طرف واحد هو المؤتمر الشعبي العام الذي آثر مصلحة الوطن على مصلحته للخروج من الأزمة التي عصفت بالبلاد منذ عشرة أشهر، وبعد أن تشكلت حكومة الوفاق الوطني على ضوء ما جاء في المبادرة نجد تلك القوى الضلالية التي لا ترى سوى مرآة مصالحها الضيقة الأنانية بعد نهجها خطة واسعة من الاقصاءات والتهميش لكثير من الكوادر الوطنية التي وقفت في وجه تلك الاعمال الاجرامية ولكن بشكل جديد وذلك بنقل زوبعاتهم التي افتعلوها منذ شهر مارس العام المنصرم من الساحات الى المؤسسات الحكومية وذلك للزج ببعض كوادرهم من موظفي تلك المؤسسات لإثارة البلابل والوفضى داخل المكاتب والقيام بالاعتصامات والمظاهرات ضد إدارات تلك المؤسسات للإطاحة بالقائمين عليها لتبادر بعض الوزارات بالتنفيذ أي انها سياسة الاقصاء الممنهج بلبوس غير لبوسه، كل ذلك يجري على مرأى ومسمع المجتمع الدولي والسفراء والمراقبين وامام صمت المؤتمر الشعبي العام الذي بادر الى تطبيق بنود المبادرة الخليجية ولعلي استرجع اليوم ما سبق وان اشرت اليه في مقال سابق نشرته صحيفة «الميثاق» أشرتُ فيه إلى تصريحات باسندوة التي أثارت لغطاً وجدلاً واسعاً في عموم الاوساط، حيث قال بأن تشكيل حكومة وفاق وطني لا تعني المساس بالعمل الثوري وهذه كانت إشارة واضحة الى أن اللقاء المشترك سيسلك سبل التصعيد لهذه الاعمال بصورة أخرى الا أن كل تلك الصور باتت مكشوفة وليست بخافية على أحد.

فقد تنكر العين ضوء الشمس من رمد
وينكر الفم طعم الماء من سقم

لذلك فقد بات من حقنا أمام تلك الخروقات التي تقوم بها تلك العناصر أن نطالب قيادة المؤتمر الشعبي العام أن لا تقف مكتوفة الايدي امام هذه الهجمة الشرسة التي تتعرض لها كوادره في كل المؤسسات لما يعني ذلك من خروج واضح على نصوص المبادرة ولما يمثله ذلك العمل من محاولة لطمس هوية حزبنا العملاق الذي مازال وسيظل الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه في المعادلة السياسية وعلى سفراء دول مجلس التعاون الخليجي القيام بدورهم الفاعل في إلزام أطراف المبادرة بالالتزام والا سيكون المؤتمر الشعبي العام وقيادته السياسية في حل من التوقيع والمبادرة وان عدتم عدنا ولا عدوانَ الا على الظالمين، فلا تحتجونا بالعودة الى الوراء والوصول الى ما لا يحمد عقباه.. اللهم فاشهد.

تعز.. انسحب المسلحون ولكن!

أحمد محمد المليكي

انسحب المسلحون الخارجون على النظام والقانون من المكاتب والمؤسسات العامة التي كانوا احتلوها في مدينة تعز ومن الشوارع العامة التي كانوا متمترسين فيها وتم إزالة المتاريس وعادت الحياة إلى طبيعتها تدريجياً وعاد الناس يمارسون حياتهم وأعمالهم بصورة طبيعية، ولكن في ظل مخاوف من عودة العناصر المسلحة إلى الأماكن التي انسحبت منها في أي لحظة.. حيث إنهم لا يزالون متواجدين في الأحياء والحارات التي كانوا قد نصبوا المتاريس فيها ويتجولون بأسلحتهم في الشوارع الخلفية وخصوصاً الروضة وعصيفرة والمسبح والضربة ووادي القاضي، وهو ما يعني أن أحزاب اللقاء المشترك التي تتبعها تلك المليشيات -وخصوصاً حزب الإصلاح والمنشقين من الفرقة- لم يتعاملوا بمصداقية مع مضامين المبادرة الخليجية و آليتها التنفيذية المزمّنة وقرارات لجنة التهدئة في المحافظة.. ويتضح ذلك جلياً من خلال التصعيد الخطير الذي شهدته المدينة بعد التوقيع على المبادرة والخروقات المستمرة التي ترتكبها تلك المليشيات والتي كان آخرها ارتكاب جريمتين منتصف الشهر الماضي حينما أقدمت تلك المليشيات يوم الخميس ١٥ ديسمبر بقتل مواطنين اثنين وإصابة أربعة في شارع المغتربين وكذا إطلاق النار على الرائد قائد عبدالرحيم فرحان وعدد من منتسبي اللواء ١٧ يوم الجمعة ١٦ ديسمبر في شارع جمال مما أدى إلى استشهادهم وكذا استشهاد مواطنين اثنين وإصابة أربعة آخرين.. وهو ما يؤكد أن تلك المليشيات لا تزال متواجدة داخل مدينة تعز وتشكل خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي في المدينة ولذلك يتوجب على قيادات أحزاب اللقاء المشترك أن تثبت أنها جادة فعلاً في تحقيق الوفاق الوطني وإعادة الهدوء والأمن والاستقرار والطمأنينة لهذه المدينة الحالمة فتعمل بصورة جادة على إنهاء كافة المظاهر المسلحة وإلزام المليشيات المسلحة بالعودة إلى مناطقها التي قدمت منها، أما أن يتم إزالة المتاريس وسحب المسلحين من الشوارع الرئيسية وإبقاؤهم في الشوارع والأحياء والحارات الخلفية فذلك يكشف عن سوء نية مبيتة، فوجود المسلحين داخل مدينة تعز يعد بمثابة برميل بارود قابل للانفجار في أي لحظة .

والمستغرب منه أن المتاريس الموجودة أمام مقر حزب الإصلاح بشارع جمال لا تزال موجودة وخلفها يتمترس المسلحون وكأن قرارات لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار لا تشمل أولئك المسلحين وتلك المتاريس؟!

زاوية حارة

فيصل الصوفي

قضايا مؤتمرية

لم يأتِ المعارضون للمؤتمر الشعبي العام بجديد عندما أكد كبارهم أنّ بقاء المؤتمر الشعبي العام لاعباً أساسياً في الحياة السياسية ضرورة تقتضيها عملية التوازن السياسي، في ظل ما خبروه من تجارب وشواهد تشير الى ما يمكن ان يحدث من إقصاء وتغول سياسي استبدادي يقضي على الديمقراطية في غياب المؤتمر أو حتى ضعفه.

ولا نبالغ إذا قلنا أيضاً إن المؤتمر الشعبي العام كان ولايزال ضمين بقاء الديمقراطية واستمرارها في الحياة اليمنية، رغم انه لم يقدم أنموذجاً مثالياً في هذا الجانب، لكنه قدم تجربة في مستواها الأدنى تتسم بمحاولات الالتزام بالمبادئ الديمقراطية وانزال تطبيقاته لها على الواقع من خلال المحافظة على شكل النظام الديمقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة العامة، والحفاظ على النظام الحزبي وما يتفرع عنه من انظمة تبشر بخلق الدولة المدنية الحديثة.

ولا ينكر أحد أن المؤتمر الشعبي العام تخللته بعض مجموعات المصالح التي أعاقت من تقدمه ولم تساعده على تقديم تجربة أنموذجية لتطبيق سياساته في مجال التنمية الديمقراطية والتنمية في المجالات الاخرى، ومواكبة القيم والاحتياجات التي تتغير باستمرار، ولكن من الانصاف القول إن المؤتمر الشعبي العام كان ولايزال يؤدي دوره في ظل قوى لا تعترف بشيء يتحرك خارج دائرة مصالحها، بل وتقاوم أي سياسات تصمم في هذا الاتجاه.. فالاحزاب التي تفشل في الانتخابات تلجأ للتشكيك في الديمقراطية، وهناك قوى ترفض الديمقراطية من الاساس، والمطالبون بالتنمية وتوفير الخدمات والضمان الاجتماعي والبرامج الاخرى لتحسين ظروف الحياة، يقاومون في الوقت نفسه النظام الضريبي ونظام السوق ورفع الدعم عن السلع والمشتقات النفطية؛ ومع ذلك فالمؤتمر الشعبي العام عمل وسط هذه الظروف ونجح الى حد كبير.. وبعد هذا كله.. ماذا بشأن الغد؟

في اعتقادي أن المؤتمر الشعبي سوف يذهب الى الغد ومعه ايجابياته متحرراً من نواقصه ومعوقاته، ويجب ايضاً أن يتخلص نهائياً من «الانذال».. والى جانب ذلك يتعين عليه أن يدرس تجربته دراسة متعمقة وشجاعة ليعرف ما الذي كسبه وما الذي خسره بسبب سياساته وتحالفاته ونظامه الحزبي.. والاهم في ذلك ايضاً إعادة النظر في نظام علاقاته الداخلية واعتماد وسائل اتصال مع الجمهور غير مكلفة، واعتماد نظام للروابط الحزبية يتسم بالاستمرارية.

وهذه القضايا وغيرها يجب اخضاعها للنقاش.. نقاش على مستويين تنظيمي وعام.

إقبال علي عبدالله

لا تلعبوا بالنار..!!

بعد نحو أربعين يوماً على توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة من قبل الاطراف السياسية يظل السؤال مشروعاً حول المشهد السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في البلاد؟! وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتنفيذ المبادرة ونص القرار الدولي رقم (٢٠١٤) بشأن مساعدة بلادنا للخروج من الأزمة التي كادت تداعياتها الخطيرة المتصاعدة أن تأكل الأخضر واليابس.. كيف تسير خطوات التنفيذ من قبل الاطراف الموقعة؟!

وجب الاشارة إلى أن المبادرة وآليتها التنفيذية وقعت في العاصمة السعودية- الرياض- تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وبحضور خليجي ممثلاً بالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إلى جانب سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة، مما يعني أن مراسم التوقيع شهدت حضوراً خليجياً وأوروبياً وأمريكياً، الأمر الذي شكل ضمانة للمبادرة ومتابعة سير تنفيذها ومراقبة من يحاول التهرب من التزاماته في التنفيذ.. هذه الاشارة تشكل جزءاً أساسياً من الاجابة على السؤال الذي يتردد اليوم في اذهان الجميع.

المتابع للمشهد في اليمن منذ التوقيع على المبادرة وآليتها التنفيذية سيخلص إلى حقيقة أن المبادرة كشفت الوجه الحقيقي لأحزاب المشترك وما قامت به من افتعال الأزمة بهدف ليس فقط الانقلاب على الشرعية والاستيلاء على السلطة بل تنفيذ مخطط خارجي لتمزيق الوطن وتدمير منجزاته وشق الوحدة الوطنية..

كما أن المبادرة التي كان عدد من قيادات المشترك وفي مقدمتهم حزب الإصلاح وشركاؤه من عناصر ما يسمى تنظيم «القاعدة» الإرهابي يراهنون أن المؤتمر الشعبي العام لن يوقع المبادرة.. فجاء توقيع المؤتمر ورئيسه فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح- حفظه الله ورعاه- ليربك قادة المشترك ومخططاتهم الانقلابية..

ولعله من المفيد ذكره أن المؤتمر الشعبي ومنذ اليوم الأول للتوقيع التزم في تنفيذ آليتها ومنها ايقاف المسيرات والمظاهرات المؤيدة للشرعية وذلك بهدف التهدئة وتوفير الأجواء والمناخات المناسبة للجميع في تنفيذ ما نصت عليه المبادرة وعودة الأمن والاستقرار للوطن ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين الناتجة عن الأزمة وتداعياتها..

لقد قال فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في مراسم توقيع المبادرة «إن المهم اليوم ليس التوقيع بل حسن النوايا في التنفيذ»..

ودلت الأيام الأربعين السابقة صحة رؤية فخامة الرئيس، حيث وهذا ما لمسه الجميع وحتى الأشقاء والأصدقاء أن المشترك مازال يلعب بالنار متوهمين أنها لن تحرقهم.. فاخراج المسيرات وتسييرها بين المحافظات وقطع الطرقات وخلق حالة الفوضى والارباك في العديد من المؤسسات والمرافق الحكومية، ناهيك أن بعض وزراء المشترك في حكومة الوفاق الوطني عملوا على استعداء وإقصاء الكوادر الوطنية إلى جانب دفع بلاطجته من الإصلاح إلى اقتحام عدد من مقرات المؤتمر الشعبي بهدف استفزازه، كما عمل المشترك على اخفاء مسؤوليته عن قتل الجنود ورجال الأمن، متناسين أن عليهم اليوم أن يكفوا عن اللعب بالنار قبل أن تحرقهم..

لغير المكلف: لايجوز لك فرض واستيفاء الضريبة على مبيعاتك من السلع والخدمات إلا بعد تقدمك للادارة الضريبية للتسجيل وحصولك على شهادة التسجيل

الادارة العامة لخدمات المكلفين
تلفون: ٥٠٣٨٣١ - فاكس: ٢٦٢٦١٨
رئاسة مصلحة الضرائب
تلفون : ٢٨٠٣٧٩
الموقع الالكتروني للمصلحة
www.tax.gov.ye